
KÖPRÜLÜ KÜT.
618
M. ASIM BY.

هذا كتاب مقالات اتا



بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

نحمد الله على آلائه ونشكره على نعمائه ونبتهل اليه ان يصلي على محمد القاهر للاعادي ذي القرآن
النازل في شهر البطحاء وعلى آله الذين وصل نسيمهم الى الاطراف والارجاء فحين
شرعت في مقصود قال المص قدس الله روحه اما بعد الخ فنقول اما فيها مقالات
فالمقالات الاولى اعلم انها حرف بلا خلاف بين سائر النحاة لدلالتها على معنى في غيرها
ويشهد عليه وعليها ذكرهم اياها في الحروف دون في باب غيرها ولا ينافي ذلك قولهم انها
كلمة باطلاق لفظ الكلمة دون الحرف لان اطلاق الجنس على شيء لا يخرجه من نوع
فكونها كلمة لا ينافي كونها حرفا كما لا ينافي كون زيد حيوانا كونه انسانا ولعل
السر في ذلك لا يخرجه ضابط فيها حيث انها علت في الفروض حيث هي البصرة
ليس شيء في غيرها من الحروف الاطلاق كذلك وتضمنت بمعنى مهما وهو اسم حتى
فسره بعد قال سيبويه اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق
فلم يطلق عليها اسم نوعها وهو الحرف كذلك واطلق اسم جنسها وهو الكلمة لما
ظهر لظهور في انها لم يخرج عن احد انواعها وصحة اطلاق على كل منها الانواع
المقالات الثانية اعلم انه قيل اصلها مهما الموكبة الذي هو اسم الفعل فهو ما
الشرطية ومنها او ما الزائدة فقلبت الهاء همزة نظرا الى الاتحاد في المخرج في الحلق
الحلقي ثم قلبت الهمزة الفا لاقتضاء سكونها وانفتاح ما قبلها ذلك
ولا ... بقولهم يلزم اجتماع الاعلالين وهو غير جايز اذ الاعلالان
ليس من جنس واحد فانظر في بو وقل ينفي ما قلنا ثم قلت قلبت المكان
فصار الالف في مكان الميم وبالعكس ثم حركة الفتحة لامتناع الابتداء با

بالساكن

بالساكن سوال لم فتحت الهمزة والاصل في تحريك الساكن الكسر دفعا للالتباس باما
العاطفة سوال فعلى تقرير الفتحة ايضا يلزم الالتباس باما الموكبة التي
الى نحو قولنا اما انت منطلق انطلقت جواب يفرق بينهما بلزوم الفاء في
جوابها فيها دون اما الموكبة سوال هذا هنا الفرق حاصل ايضا تقدير الكسر الاصل
فيلزم ترجيح الفتح عليه اي على آخر مع ما فيه من المرجح دون الفتح وهو الاصلية
جواب ان المرجح في الفتح هو خفتها واقتضاء اما الشرطية اياها لكثرة
استعمالها فرجح جانب الخفة على الكسرة لكثرة المرجح اي في الفتحة فيها وهل وقيل
ام ما ما ما ففعل كما مر وقيل اصلها ان ما موكبة من ان الشرطية وما الزائدة
ومثله في غيره اما ترين فقلبت النون في الميم لقرب المخرج من النون المجمل هو
الكلام المورد على وجه يحتمله امور كثيرة وادغمت وابدلت الكسرة
فتحة فرقا بينها وبين العاطفة وفيه ما مر من السوال والجواب وقيل الاول
لما قالوا هذا هنا هو الحق من بين الاقوال لانها على تقرير ان يكون لها اصل
لا يخرج عن يفرق وتبدل وهو من خواص الاسماء والافعال المقالة
الثالثة اعلم ان وضعها لتفصيل مجمل فيه وهو على ثلثة اقسام قسم
يذكر فيه جميع الانواع المقصودة بالتفصيل اي هو تفسير بعض المجملات
بابرها خوفه لك بعد ان تقول جاءني اخوتك اما زيد فاهنته واما بكر فاكرمته
واما عمرو فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه وقسم يذكر فيه احد الانواع
المقصودة ويترك الباقي بعد كما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ولكنه
ينوي كقوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ ذكرا ماضيه من ولم يذكر اخرى

بعد ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل وقسم يذكر فيه احدهما دون الباقي
من غير ان ينوي نحو قولك اما انا فقد فعلت كذا ذكره ابن الحاجب في الايضاح وكما قال
السيد عبد الله وكقولهم اما بعد فاني احمد الله ومن هذا القسم اما التي
في اول الكتاب سؤال ما الفرق بين الثاني والثالث جواب الفرق ان المراد في الثاني
في المتكلم وان لم يجزم به وفي الثالث لا يراد من الجملة الواقع بعد الفاء اللازمة لها
من الفاعلية والمفعولية اعني ما يتعلق به المقالة الرابع اعلم ان المذكور
بعد اما اسما كان او ظرفا هو النوع المقصود من بين الانواع يفصل
جنسه وذكره بعدها باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقع بعد الفاء
اللازمة لها من الفاعلية والمفعولية اعني ما يتعلق به منها ان كان من جهة
المفعولية نصب وان كان من جهة الفاعلية رفع نحو اما زيد فمنطلق واما
زيدا فضربت هذا اعتبارا اي شهرة واما في حقيقة وفيه خلاف نذكره انشاء
الله تعالى المقالة الخامسة اعلم ان فيها معنى الشرط واستدل عليه
بلزوم الفاء في جوابها ولولا تضمنها معنى الشرط لما لزمتها الفاء في الجواب
التي ليست الا في مواضع الشرط وباقتضائها الا في مواقع حكمي من الا
حكام كالشرط الذي يقتضيه ولا كونه معناه فيها كما كانت مثل فيه لكنها
مثل فيه فيدل على وجود معناه فيها سؤال ما الداعي في العدول من ان يقال
انها للشرط مما بعدها كان الى ان يقال ان فيها معنى الشرط كما مع انها حرف
الشرط كان يشهد عليه ذكرهم اياها في باب حرف الشرط جواب
الداعي الى العدول عنه والى ذلك خفاء كونها مثل ان الشرطية ص

حيث

حيث التزم بعدها الكلام لفظا والتزم بعدها الشرطية الفعل من كان قولهم قام
زيد واما عمرو فقعد جزئية برفع عمرو اقول منه بنصبه ولولا اما لكان النصب اقوى من
الرفع كذا قال في الايضاح في مناسبة المعطوف للمعطوف عليه قيل لو كان
اما معنى الشرط عليه سؤال لو كانت اي لو كانت اما حرف الشرط كذلك
لكان بعدها فعل داخلة عليه وهي عليه كما ان ان كذلك وليس كذلك اي
ليس بعد اما فعل وليس حلت اي ليست اما حرف الشرط كذلك جوابا
لها فعل داخلة هي عليه تقديرا محذوف لفظا لفوائد سنذكرها ان شاء الله
والموصول ليس بواجب ان يكون لفظا فانظر الى قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك يعطيني قلبك سؤال ما الداعي الى حذفه والاصل عدمه جواب
فهو جزء على طريقة واحدة والتثنية على لفظها لان المعنى مغاير من بعض الوجوه
وهو التفصيل ومع ان فيها كثرة الاستعمال المقتضية للخفة ودلالتها عليه
لانها للشرط سؤال الاستدلال على الشرطية بلزوم الفاء غير صحيح فقد انها في
بعض مواردها نحو قول الشاعر اما القتال لا قتال لديكم
جواب انها حذفت هنا للضرورة لكنها ثابتة تقديرا كما في قول
من يفعل الحسنات الله يشكرها تقديره فالله حذفت الفاء للضرورة لفظا
لكنها ثابتة تقديرا سؤال لو لم يحذف للزومها الا في الضرورة لما حذفت
في غيرها لكن حذفت كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال
لهم اكفرتم فليست بلازمة لها فلا يستدل بلزومها على شيء او جبلا جواب
المراد به انها لازمة لها داخلة في جوابها والجواب في الاية محذوف وبقيه

مطلب

ونبعه انفاء لكونها محلها ولا يكون الآية مما يكون اما فيه خالية عن الفاء في
جوابها **المقالة السادسة** اعلم انها متضمنة معنى الفعل لنيابتها منابه كما هو
من انها للشرط المستلزم للفعل فانك اذا قلت اما زيد فمنطلق فتقديره اما يكن
من شيء فزيد منطلق يعني ان يكن من شيء فزيد منطلق او مهما يكن من شيء فزيد
منطلق فحذف يكن من شيء لما ذكرنا وانيب منابه كما حذف استجارك
في قوله تعالى وان احد تقديره وان استجارك احد وانيب منابه سؤال
هذا ينافي قولهم لا يليها الا الاسم لكون الفعل في يليها تقديرا جواب المراد به
لا يليها غير الاسم لفظا وكونها يليها تقديرا لا ينافي ذالك **المقالة السابعة**
اعلم انها متضمنة معنى الابتداء من حيث وقوعها في ابتداء الكلام سواء
تقدم عليها كلام اولا كما المذكورة في اول الكتاب وقيل من حيث وقوع المبتدأ
بعدها غالبا سؤال ما ذكرتم تقتضي ان يسمى بذالك اما يقتضي ان يكون
في ابتداء الكلام او يقع بعده المبتدأ بعده غالبا كاذا المفاجاة جواب
لا تقتضي ذالك لانه لو جه التسمية وانما يقتضي ان لو كان لصحة الاطلاق
وليس كذالك وقيل لما وقع الاسم بعدها غالبا فكم انها متضمنة الابتداء اللازم للكلمة
اولانها بمعنى مهما وهو يقع مبتدأ عوض مهما يكن اكن بمعنى ما يكن اكن فكانت بمعناه
وهو مبتدأ فكم انها متضمنة بمعناه هذا الكلام في حق اما نفسها ونحن نشرع
في كلام متعلق لما بعدها وفيه ايضا مقالات **المقالة الاولى** اعلم انها
بلا صفتها فجمل لا يليها الا الاسم وذالك لانها اما محذوفة الفعل حذفا لازما
لا مرقلو ليها صفتها فعل فلا يخ اما ان يكون عن المحذوف وغيره والاول

باطل

باطل لانه خلاف الغرض والثاني يلزم التباس بفعل الشرط فلم يعلم انه فعل الشرط فيتوهم
انها فعل الشرط ولان الاسم الواقع بينهما وبين فائها وقوعه فيه خارجا عن حيز الجواب
للتنبيه على انه هو المقصود المبهم بالتفصيل وتمام التنبيه على ذالك انما يكون
بجعله في جواب اما بعض من هايم سؤال لو وجب ان يليها الاسم لما جاز وقوع الفعل
والظرف بعدها لكنه جائز في وجه الفعل فكقوله تعالى اما ان شغلت عليه ارحام
الانثيين فكقوله تعالى اما ذهب فعل ماضي واما الظرف فكقوله تعالى اما ان كان
من المقربين فروح وريحان جواب لا يرد شيء من المذكورات اما الاول فلان
اما فيها مركبة لا شرطية وكلامنا في الشرطية واما الثاني فلان ذهب المراد منه
لفظه فيكون اسما بلا صفتها **واما الثالث** فلان الظرف واما الملفوظ في الآية
فالملاصق هو الاسم تقديرا والملفوظ في اعم من ان يكون لفظا او تقديرا سؤال
هذا ينافي ذكر قبل من ان المراد ان لا يليها غير الاسم او هنا لفظا جواب
المراد منه هو الملفوظ او ما هو الملفوظ وهنا كالملفوظ حقيقة فلا
منافاة سؤال فح لا يندفع السؤال المذكور قبل لان الفعل هو كالمقدر
يصح هنا الفعل ان يلي اما لفظا لانه كالملفوظ جواب ان الفعل
ان يقال المقدر ان الفعل ان يقال ليس كالملفوظ كما ان الاسم
المقدر كان كالملفوظ فلا يصح ان يقال عليه انه يليها لفظا كما صح
ذالك في الاسم المقدر سؤال كيف ذالك فانهما فيجران في انه يكون
مقدرا جواب ان الفعل المقدر على نوعين تقدير لتصحيح اللفظ وتقدير
لتوضيح المعنى والاول كالملفوظ دون الثاني وتقدير الاسم

تقدا اما من قبيل الاول وتقدير الفعل من قبيل الثاني فبناء على المقالة الثانية
اعلم ان الكلم الواقع بعد اما فيه ثلثة مذاهب الاول وهو الصحيح انه جزء
ما في جزء الجواب مطلقا اي سواء كان مع الفاء فقط او معها ومع ان
سواء فلم قدم جزء الجواب ولا يتقدم لا سيما مع العايق العوق
وهو الفاء او هو مع ان جواب قدم وان عاق عايق لفوايد كثيرة الاول
التنبيه احدها التنبيه على انه المقصود المهم بتفضل جنسه وثانيها الجزء عن
الفعل المحذوف وثالثها الفصل بينهما وبين فاء بها كراهية الاجابة بينهما
ورابعها اقامة الملزوم حقيقة وهو الاسم مقام الملزوم ادعاء وهو
الشرط مثلا اذا قلت اما زيد فمنطلق فمعناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق
فجعل وجود شيء في العالم ملزوما للانطلاق ادعاء لتحقيق وقوعه و
الملزوم حقيقة هو زيد لقيام مقام به وحصوله معه فاقيم مقام الملزوم
ادعاء لقوة الحقيقي دون الادعائي فصار اما زيد فمنطلق وهذا الذي
ذكرناه معنى قولهم جعل لا ما ما صيّة لتصحيح التقديم لا يمتنع تقديمه
لان تلك الفوايد الحاصلة من التقديم ليست الا في اما موافقها والثاني
انه الكلم الواقع بعدها متعلق بفعل محذوف مطلقا سواء وجد الفاء في الجواب
وقولهم عليه اذا قوله الكلمة لفظ ان قلت لم قال لفظ ولم يقل صوت
مع ان كلا منهما جنس الكلمة قلت لان اللفظ جنس الكلمة قرب فلهذا
يقال اصوات البهايم ولا يقال الفاظها فان قلت لم طرح قيد الدلالة قلت
لان قوله وضع لمعنى عنه لان الوضع تخصيص اللفظ بازاء المعنى

المعنى ليفهم الثاني من الاول والدلالة مع كون اللفظ بحيث متى اطلق علم هو
عالم بالوضع فان قلت اي غنى عن بيانه عن قوله معنى وعن قوله لفظ ينفي
ما ذكرته فحقه ان تقول ما وضع لمفرد قلت لا نسلم ان الدالة الزامية كالجودة في العلوم
وايضا ذكر المعنى لتصحيح بالمفرد فان قلت فكيف غنى عن الدلالة مع انها الزامية
قلت ما يفهم بالالتزام لا لدلالة عليها بل اخراجها ما بحرد الدلالة وهو المحلات
فهذا غاية البحث وحدها او مع ان مثلا اذا قلت اما زيدا فانا ضارب تقديره
اما تذكر زيدا فانا ضارب وكذا اذا قلت اما زيد فاني ضارب تقديره اما تذكر زيدا فا
فانا ضارب والثالث انه جزء في جزء الجواب اذا كان في الجواب الفاء فقط
ومتعلق بمحذوف اذا كانت مع ان مثال الاول اما زيد فانا ضارب والثاني
اما اليوم فانا ضارب فاني خارج المقالة الثالثة اعلم ان العامل في الاسم
الواقع بعد اما فيه اختلاف ايضا فمن اختار المذهب الاول قال ان العامل
هو ما في جزء الجواب مطلقا سواء لم جاز ذلك التقديم هنا مع ان الفاء
وانما ما بعدها عن تقديمه عليها الاقتضاء حاضر ومانع ثم جواب جاز
التقديم هنا وان كان الما نع حصول الفوايد التي من بيانها لانهم يجوزون
حكما في شيء كما يجوزونه في غيره لوجود امر فيه لا في غيره كالظروف فانهم فيها جازوا
ما لم يجوزوا في غيرها لوجود امر فيها وهو الاتساع دون غيرها سوال
لم لم يلزم ما بعد اما عمل ما قبلها ان القياس ان يكون كذا لكن ولهذا كان قولهم
قام زيد واما عمرو فقد ضربته بالرفع اقوى منه بالنصب ولولا اما لكان
بالنصب اولى للمناسبة جواب عاكان العرض في الواقع بعد اما الكلم

عليه باعتبار ما تعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء ووقع حسب ما هو في جملة
عليه يدل ذلك من اول الامر على انه واقع باعتبار ما هو في جملة عليه في جملته من الفاعلية و
المفعولية **وقال من اختار الثاني** في جملة ان عامله محذوف مع قبله مطلقا اي
سواء كان الفاء مع ان او لا وابطل مذهبهم بوجوب النصب في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر
ووجوب الواقع فاما السائل فلا تنهر ولو كان العامل هو الفعل المحذوف لجاز الرفع
في الاول بتقدير الواقع والنصب في الثاني بتقدير الناصب لكنه ليس بجائز فبطل مذهبهم **و
قال من اختار الثالث** العامل هو ما في حيز الجواب كان الفاء فقط ويحذف مقدر
قبله ان كان فيه مع ان وحجتهم ان الفاء لا يمنع عمل ما في حيز الجواب فيه على انه لم تقع
مذكورا الا في الاصل وضعفت واما ان فانها يمنع ذلك على انها واقعة موقعها وهو
باطل لان فاء الجواب ما نفعه ايضا وجدت كان والدليل عليه عدم جواز ان يقال
في قولهم ان جئتني فاكرم زيدا فاكرم ولو لم يكن الفاء كان في المنع لتقدم بينها فلا يجوز
على انها اخلها فيه سوال ان الفاء ليس في موقع اما واقعة موقعها على انها ز
حلقت في الكلام بعدها وهو موقعها في الاصل الى غيره وضعفت كذا الكلام فلم يمنع على
منع ان جواب ان منع الفاء لكونها للجواب وكونها للجواب ثابت ايضا وجدت
في موقعها او في غيره فيكون المنع ثابتا لا يتخلف العلة من المعلول ولان الفاء
لو ضعفت حين وقعت موقعها ولم يقع في غيره لا متنع ان يقال اما زيدا فانا
فانا ضارب لوقوعها موقعها ولم ينقل الى شيء غيره حين ما دخلت عليه في
في الاصل ولا امتنع ان يقال اما زيد فمنطلق فان الاصل اما فزيد منطلق
فقدم زيد على الفاء مع انها واقعة موقعها حين ذلك وزحلقت الفاء الى

منطلق وجوازه دليل على ان جواز التقديم ليس لانها ليست مانعة عنه بل كما ذكرنا
من الفوائد سوال المنع عن العمل لا عن تقدم شيء جواب ان المنع عن العمل انما هو منع
التقديم فلا يتقدم عليها كما لا يعمل فيما قبلها **المقالة الرابع** اعلم ان ما بعد اما
اذا كان ظرفا يجوز عملها فيه على ما قال سيبويه والزجاج والمازني وذلك لنيابتها
مناب الفعل وقد نيابتها ولا يجوز في غيرها لانها حقيقة العامل والاضعف في
المعمولات من الظروف فاستطاع لذا عمل العامل الضعيف فيه هذا الكلام
كلام في اما في الكلام الواقع بعدها نعرف فيه مقالات **المقالة الاولى** اعلم
ان يعد ظرفا لان فيه معنى وكل اسم فيه معنى فهو ظرف بهذا ظرف كاليوم والليل
في نحو اليوم وعند البادحة ثم اعلم ان الظروف ينقسم اولا الى زمان و
مكان وكل منهما ينقسم الى منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما كان اسما وظرفا به
وغير المنصرف فلا يكون الا ظرفا والاول كاليوم والثاني كفوق وكل واحد منهما ينقسم
الى المستقر واللغو والمستقر هو الذي يحذف عامله فوقا الا زمانا من الافعال
العامة كالاستقرار والحصول وما في معناهما وسد مسده واغانه
سمي مستقرا لانه ساد مسده او ما يخرج من معناه نحو زيد في الدار اي ا
استقر فيها واللغو هو ما لا يكون كذا الكلام وذلك بان لا يكون عامله من الافعال
العامة بل يكون من افعال الخاصة اما ان يكون خاصا ملفوظا او في حكمه نحو
يوم الجمعة في ضربت يوم الجمعة وفي جواب متى سرت والعامل في الاول ملفوظ
وفي الثاني في حكمه ويكون عاما ولا يكون محذوفا او محذوف ولا يكون واجبا
او يجب ولا سد مسده نحو اما اليوم فاني خارج فان حذفت يكون

يكون واجب فيه مع ان اليوم ليس يحتمل لعدم وقوعه موقعها بل الواقع
موقعه اما ولا اذا اعلمت في الظرف وانما يسمى اللغو لانه ملغى من العمل حيث
لا يعمل اصلا الا في المظهر ولا في المضمر اذا العمل للنيابة وكل ما عمل من الظروف
فمستقر وكل ما لم يعمل فهو لغو المقالة الثانية اعلم ان بعد من الظروف المكانية
لانه من الجهات الست وهي مبنية على الضم فاف لكن يقال هنا ظرف زمان وذلك لانه انما
يكون حال المضاف اليه لكل فانه ياخذ كلما اضيف اليه من التذكير والتانيث و
وبعد هنا مضاف لا زمان تعذر التعريف بعد زمان الفراغ من حمد الله فحذف المضاف اليه
واقيم بعد مقامه بالمضاف اليه فيقال انه ظرف زمان وانه ظرف لغو عن مستقر وما لا
يستعمل الا ظرفا اما انه لغو فلان العامل فيه اما او وارد ت او فعل محذوف كما قول او
نذكر مثلا وعلى كل التقادير لا يكون مستقر الوجوب ان يكون عاملا المستقر من
الافعال العامة وشيء منها ليس فيها سوال فان قلت التمثيل ليس اتانا بيت
مناب الفعل الذي هو كائن وهو من الافعال العامة محذوف حذفا وجوبا بالتا
للتانيث جواب نعم الان الظرف لم يسد مسده ولا بد في المستقر من ان
يسد مسد الفعل بل الات هنا هو اما ولهذا اعملت في هذا البحث
متعلق لبعد فتم بحث عن الحمد بتمه مقالات المقالة الاولى في بيان ا
الحمد اعلم ان الحمد له معنى لغوي ومعنى عرفي والاولى وهو الذي اشتهر به
تعريف الحمد بين القوم هو الوصف بالجميل على جهة التفضيل قصدا مطلقا
قيد الوصف اشارة الى الحمد صاحبه باللسان اعلم ان الحمد معناه على
ما هو المشهور بين القوم هو الوصف بالجميل على جهة التفضيل قصدا

مطلقا

مطلقا والمدح ليس بخارج عن هذا التعريف ولو تبرعو قوله بالجميل يعتمد على
امر اختياري فقط عن المدح الا انه يقال انه مراد في تعريف الحمد فقولنا ا
الوصف كالجنس يتناول الذم والمدح والشكر اذا كان باللسان وقولنا
بالجميل احتراز عن الذم وقولنا على امر اختياري فقط احتراز عن المدح لانه
يكون على امر غير اختياري ايضا وقولنا على جهة التفضيل احتراز عن الاستهزاء
وقولنا قصدا احتراز عن قول القائل وقولنا مطلقا اي سواء كان في
في مقابلة النعمة او غيرها احتراز عن الشكر
والمدح وهو الوصف بالجميل على
امر اختياري او غير اختياري
على جهة التفضيل قصدا
مطلقا والشكر هو
فعل ينبي عن تعظيم
المنعم بسبب كونه
منعما والثناء
هو فعل
ينبي عن التعظيم
وهو اعم
من الجميع
والفرق
بينهما بحسب
الاستعمال
يعلم
من كتب
اخر كورة
تمام الكلام

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين تم بالخير

قيل اصله اهل قلبت الهاء همزة كما في آل لاشتراكهما في المخرج الحلقي فقدموا الهمزة الى مكان الفاء على قاعدة قلبت المكان ثم ادغم الجنسان بعد ما فتح الهمزة اما على الاصل او دفعا الالتباس بين الامّا للتفصيل وبينه للعطف واما ما بينه وبين امّا المركبة كاما في مثل اما كنت منطلقا انطلقت فيزول الالتباس من يلزوم الجواب في ذلك دون هذا واصل اما كنت منطلقا لان كنت فحذف اللام الجارة لانها تحذف كثيرا لفظا من وان فبقى ان كنت ثم الحق ما الموكدة بآخر ان عوضا عن المحذوف فصار ان ما فابدل النون ميما ثم ادغم في الميم فصار اما ان طلقت معلولا لما كنت وقيل ان ما فابدل النون ميما والكسرة فتحة لدفع الالتباس المذكور ولا يلزم العكس لان التغير في المتغير دون المنقرر واما القول بانه من الاصل كذا ولم يوخذ من شيء فقوي جلي ومن التعسف والتكليف عري وجلي ونايب عن الفعل وهو يكن لان معنى اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق ومعناه في كل حادثة وفي كل واقعة وحدث ويقع فانطلاق ثابت لزيد ولما حذف مهما يكن اقيم اما مقامه فجعلوا الفاء لازمة لها اقامة اللازم وهو الفاء مقام الملزوم وهو الشرط وابقاء لاثر الشرط في الجملة التي تدل على التضمن بمعنى الشرط لان الاستدلال ما يكون من الاثر الى المؤثر فقالوا باعتبار بهما متضمن للشرط ولكن نايب عن الفعل وآخر

الفاء الى الجواب كراهة الجمع بينه وبين الجزاء لفظا لا معنى لحصوله عليه ايضا ولان الكلمة سموه متضمنا لمعنى الابتداء عند وقوع الاسم الموضوع على الابتداء بعدها لتحقق موجب التسمية ووجهها ولا يلزم فيه الاطراد لانه لبيان الاولوية لا لصحة الاطلاق فلا يرد اذا للمفاجأة فبطل عما قلنا انه متضمن بمعنى الشرط ولمعنى الابتداء فوق من الله تعالى فلما لم يجلي تلك البداية الى النهاية الصالحة والآدم للغرض من البني عوض ولازم له ايضا فاندفع ما يورد وهنا من الاشكال الواهي قوله على نبيه اما مهموز بمعنى المخبر او معتل اللام الواوي بمعنى الرفيع والعالي رتبته ومنزله والفرق بين النبي والرسول ان النبي من الرسول لان الرسول تعالى من انزل اليه كتاب من الله تعالى والنبي المبلغ لاحكام الله تعالى وعلمه سواء نزل اليه كتاب ام لم ينزل والسيد في الاصل سيد من السود قلب مكان الياء الى مكان الواو فاجتمع الياء والواو والسابقة احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم ادغم الياء في الياء فصار سيّد قوله اصل اهل بدليل اهيل قلبت الهاء همزة لتقاربهما في المخرج الحلقي ثم الهمزة الفاء لسكونها وانفتاح ما قبلها فصار آل والاهل اعم من الآل لاستعماله في الاشراف وغيرهم كما يقال اهل الكوفة واهل الحجام بخلاف الآل لاختصاصه بالاشراف فلا يقال آل الحجام وآل فرعون باعتبار الشرف الدنيوي او بنا على اعتقادهم انفسهم كونهم اشرافا فاخذتهم تعالى وفق آخران الآل لا يضاف الى الحرفة فلا يقال آل الحايك وآل الخياط والاهل يضاف اليها اذ يقال اهل الحايك واهل الخياط والاصحاب والصحب والصحابة جمع الصحابي

سول

والمراد كل من احق الصحبة والاطلاع على بعض سرائر النبي صلى الله عليه وسلم بعد
الوصول في دينه وكيفيته والانقيادي ملابسة لا يستحق المراد بالاضافة
الى الكل الموجودات بل الصاحب والآل كل من له علاقة مع الرسول الله
صلى الله عليه وسلم فحينئذ يكون عطف الاصحاب عليه من قبيل عطف العام على الخاص
والمراد قال النبي صلى الله عليه وسلم وهو كل متق من تقي نقي الى يوم القيمة
فهو آل فحينئذ التخصيص بعد التعميم للتشريف والتعظيم كما في قوله تعالى
تنزل الملائكة والروح لان النبي لاختصاصه وبصفات حميدة وكمالات
زايدة ليست في اخواته نوع كالنوع المباين كما قال القائل فان تفق
الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال وبذلك الاعتبار يصح
العطف قوله مؤيد الاسلام من التأييد وهو الاحكام والاصل
مؤيدين فحذفت النون لاجل الاضافة لان النون في المثنى والمجموع
بمنزلة التنوين سقط في المفرد فكان التنوين يسقط عند الاضافة
في المفرد لدلالة على الانفصال ودلالة الاضافة على الاتصال وهما
لا يجتمعان في محل السالم حالة رفعه بالواو وحالة النصب وجره بالياء و
هنا حالة جره على انه صفة الاصحاب لان اضافته اضافة بمعنى الماضي
لان زمانا مؤيد الصحابة الاسلام زمانا ماضي فيعرف من الاضافة
فيصح يقع صفة للمعرفة قوله لا زال كاسمه مسعودا هذه الجملة مع ١٧ ان
سابقها جملة معترضة هي الجملة المورد في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى ولا محل لها من الاعراب لغرض من الاغراض من تنبيه و

تنزيه

وتنزيه وتخصيص ودعاء وطباق واشارة الى سبب ما فيه غرابة ههنا
جملة لا زال له ايضا واقعة في اثناء الكلام وهو ان مع اسمه وخبره و
لا محل لها من الاعراب لغرض من الاغراض وهو الدعاء والاعتراض ان يؤتي
بجملة او اكثر ولا محل لها من الاعراب لكنه فايدة في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى وانتصاب مسعودا يجوز ان يكون على الخبرية للا زال والاسم الضمير
المستكن فيه العايد الى الولد الاعز ويكون كاسمه متعلقا وتقديم المتعلق
لرعاية السجع او حالا من اسم لا زال ويجوز ان يكون على البدلية من كاسمه
ويكون كاسمه خبرا للا زال وهذا هو الوجه الاوجه بين الاوجه لانه على الوجهين
الاولين يلزم الفصل والتقييد وعلى هذا الاخر لا يلزم شيء منهما قوله لما استطر
لما استطرحت الاقناع وكشف بحفظه عنه فضلة القناع اعلم ان لما يجيء
على ثلاثة معان ظرفا بمعنى حين وحرفا جازما كما في لما يخرج وفعلا مثنى من لم
وبمعنى الا كما في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ وان كل لما جميع لدينا محضرون
وان كل لما يوفيهم على قراءة التشديد ونقل عن العلامة ان اعجب الكلمات كلمة
لما اذا دخل على الماضي يكون ظرفا واذا دخل على المضارع يكون حرفا جازما
فاذا دخل شيئا غيرهما يكون بمعنى الا والاستظهار القراءة بالنية وظهر القلب
والعامل فيه لما ادرجت دون استطرحت لامتناع تقديم المضاف اليه وامتناع
كون النفي عاملا في عامله وبطلان الاضافة وتقضي الغرض منها ووجوب
ان يكون العامل فيه لما جوابه والتقدير ادرجت تلخيص الولد وقت الاستظهار
وجملة ادرجت موضوعه لمحل على الخبرية والتقدير فان الولد الاعز هو الذي

الاول ان يكون بمعنى الظرف [illegible] على ثلثة انواع
[illegible] ان يكون [illegible] والثالث ان يكون
بمعنى الا [illegible] [illegible] فعلا [illegible]

مراده من تلمظ او مزيد انا قلمط والداعي الي هذا التقدير اماة الاصل
في الجز الافراد ليتحقق كونها مرفوعة المحال علي ما قالوا من المعني قولهم محال
والمبني او الكلام كذا انه لو قع موقع الكلام المعرب لاكتسي اعرابه لفظا
والماورد مثاليين لان الغرض التمثيل منطوقا ومفهوما الاول للمفهوم
والثاني للمنطوق واضافة المختصر الي الاقناع كاضافة المسمي الي الاسم
حقيقة لان اسم الشي يصح حمله عليه كما يقال هذا الشخص زيد او
انسان وحيوان ورجل الي غير ذلك وهنا لا يصح حمل الاقناع علي
المختصر الا ان يراد المبالغة في يصح حمله علي طريق المبالغة وقوله
الشارح اي المخصوص بهذا الكلام يجب الا والمبالغة والا فما
فالاقناع لا خفاء في منافاة المختصر لان معناه في الحقيقة جعل الشي
فانيا ولا يصح حمله بهذا المعني علي المختصر الا علي طريق المبالغة فالنظر الي
هذا فالشارح نبه علي ان يكون بينهما مغايرة عموما من وجه دون وجه
وم يقل حيح ولقائل ان يقول فحي لا يستقيم نظر الشارح بقول العرب
دات مراده من كل وجه اما باعتبار اصل المعني فمن كل المضاف اعم والمعني
علي اصل المعني الي المختصر الذي ضفوق الاقناع كل من اراد علم النحو واخذ
فيه عموما او الولد الا خصوصا ولا خلطناه في المنافات الاقناع
بهذا المعني واما اعتبار المعني الآخر واما النظر اي طريق المبالغة فلان
المضاف في النظر اعم مطلقا وفيما جعل النظر نظر اليس كذلك فالنظر
فالنظر ليس الا في مطلق التصادق اي التصادق في الجملة ان

[illegible]

اعلم

ان اعلم ان المصنف شبه المختصر بامراة الحسنة واثبت لها بلازمها وهو القناع
لان عادة النساء المخدرات للاكابر عاقبة ان تمشي معه وذكر المشبه به
علي ما هو شان الاستعارة بالكناية والتخييلية وشبه الاشكال والصعوبة التي
فيه بالقناع وذكر ما يلائم القناع وهو تكشف علي ما هو شان التجريد والا
والكشف مجاز عن ذلك الازالة قوله واحاط بمفرداته حفظا انتصاب
حفظا علي انه تميز من مفعول احاط اي احاط حفظ بمفرداته لان التميز هنا بمعني
الفاعل وقيل علي انه مفعول له وليس ببعيد لان وجوه الاحاطة كثيرة فالابهام
التميز وبين المرام ورفع الابهام فان قيل في المفعول له ايضا دفع الابهام كما
ان الضرب يحتمل ان يكون للشتم وللزنا وللتاديب فان قلت ضربت تاديبا
يرفع الابهام قلت سلمنا ارتفاع الابهام به ثم ولازم هنا لما في المعني المفعول
له هنا من بعض النبوة وكونه لفظا ومعني عطفا عليه تحقيق كونه تميزا
وعدم كونه مفعولا له وقيل انهما اعني معني ولفظا منصوبان علي الحالية
فيكون حالا بعد حال او من الاحوال والاولي دفع عمرا ويكون التقدير
قوله اتقن ما فيه اللفظ لان التميز هنا بمعني المفعول كما في قوله تعالى
وفجرنا الارض عيونا والتقدير عيون الارض ومن النحو منصوب
المحل علي الحالية من الموصول او من الضمير المستكن في الظرف المستقر المقدر
بحصل او كان لوقوعه صلة الموصول والعامل فيه اتقن ان كان
من الموصول او الظرف وان كان من الضمير ولا يجوز ان يكون العامل
اتقن كان من الضمير ولا الظرف ان كان من الموصول للزوم اختلاف

علماً على الحار وذويها وتقديم المعنى معنى تأخره بالطبع لرعاية الوفاق
والتسجيع وهو أعلى من النحو وان كان حالا الآن بمعنى غنا التحير في رفع
الابهام قوله بين دفعه ورفع معنى ولفظا ان الاول ودفع
لما في الموصول من الابهام والثاني لما في مضمون الجملة اعني وقوع الا
اتفاق على مفعوله لان ذا الكر يحتمل الوجوه من اللفظ والمعنى على الا
انفراد او على الاجتماع والقراءة والكتابة واللغة والتركيب والبحث
وغير ذلك فاذا قيل لفظا ومعنى الى الابهام وبان المراد قوله
ان المظا اي اطعمه ولا بقه والتلميظ تتبع اللسان بقية ما في الفم
من الطعام وقد يكنى به عن الاكل لانه من لوازم الاكل وتوابعه والانتقال
فيه الملزوم كما هو شان الكناية والتقرير اردت تلميظ اياه لان ان مع
الفعل في تاويل المصدر كان مع الاسم والخبر وطريقة الايراد في صورة المفرد
في ان مع الفعل سهل لانه يؤخذ مصدر الفعل الداخل عليه ان ثم يضاف الى فاعله
بلا تغير سوى حذف ان اذا كان ضمير المستكن فالى ما يراد فيه من البارز
وفي ان مع الاسم والخبر ايضا اذا كان جزء من المشتقات كعيني حاتم غير
انه يضاف المصدر هنا الى الخبر ايضا واما اذا لم يكن من المشتقات
ففيه نوع خفاء فتجل عما تذكر الآن ان الفيت المستمع وهو انت
شهيد يقظا فاعلم ان الظرفية انما تاخذ مصدر فعل من الافعال
العامة كالكون والحصول والثبوت وغير ذلك ثم يضعف الى الخبر
ويحذف قوله ان من كلام الامام اي من مقولاته الفصيحة

وعباراته

وعباراته الفصيحة وتلميظ الكلام بجاذعن تفهيمه وتحقيقه بحيث يبقى فيه
لذته ويبين دقته ونشاطه وفي ضوء المحققات من الامر اذا خرجت منه على يقين
قوله والحبر هو الرجل العالم المزين للكلام بحيث يعجب الكسماء وقيل هو المقلوب
الحبر شبه به العالم لاحاطة العالم بالعالم كما يحيط البحر بالماء وايضا بين العلم
والماء مناسبة في كونهما سببا للحيوة وكما ان الماء سبب لحيوة البدن
كذلك العلم سبب لحيوة الروح وفي هذا المعنى قال الشاعر من صار بالعلم
حيا لم يمت ابدا قوله والحبر الذي يجوز ان يكون على الوصفية من الامام
او على البدلية منه وهو كنية للامام اعلم ان العلم على ثلثة اقسام اسم
ولقب وكنية لانه اما ان يصدر بالاب او الام او لا الاول الكنية
والثاني اما ان يتضمن المدح والذم او لا والاول اللقب والثاني
الاسم قوله وعبد القاهر عطف بيان للامام الجرجاني صفة نسبة
لعبد القاهر قوله ثواء منصوب تقديرا على انه مفعول ثان قوله
وجعل الجنة مثواه اعلم ان جعل على ثلثة معان في اثنين منها ما يتعدى
الى مفعولين وهما اذا كان بمعنى صير او سمى وفي واحد لا يتعدى الى
مفعول اصلا وهو اذا كان بمعنى طفق اي اذا كان من افعال ال
المقاربة وهنا بمعنى ولذا عدي الى مفعولين اولهما الجنة والثاني
مثواه في التقدير النصب قوله حتى تعلق اي تمراه وهو غاية
التلميظ واقوى منه والتقدير حتى ان يعلق وان مع الفعل في تاويل
المفرد مجرور المحل بحتى والموصول مع صلته اعني مما قوله

قوله ما ينفجر منه ينابيع النحو في المحل الرفع بانه يتعلق قوله
ومن لفظ المطلوب بيانه ام مقدم للشيخ منصوب المحل على الحال منه لان الضمير في منه
لان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول قوله فنظرت اي تفكرت
في غمرات المضبوطة لان النظر اذا عدي بفي صار بمعنى الفكر وبالى بمعنى
الرؤية وباللام بمعنى الرحمة وبعلى بمعنى الغضب وبعن بمعنى الحكم والقضاء
المضبوطة صفة بغمرات وكذا المبسوطة الكتب وانما جاز فيها
الامران الافراد مع التانيث بالمفرد في الصفة مع ان الموصوف في
جميع لان الفعل وشبهه اذا اسند الى ضمير الجمع بالنظر الى ان كل جمع مؤنث
والجمع ايضا بالنظر الى ان فيه ضمير الجمع واختيار المفرد اولى لكونه اصلا و
اخصر قوله فوجدت اي علمت على ان يكون وجدت من افعال
القلوب المستدعية للمفعولين مفعوله الاول المائة والثاني
اكثرها والتقديم لرعاية السجع او اصبت وصادفت فحينئذ
يكون قوله اكثرها مفعولا له والمائة بدلا منه قوله متعادرا
تميز او العامل وجدت قوله فاستصفيت ان اكلفه جمعها اي
وجدت طويلا او رايت اوعدوية كما ستلوم منه واكلف يتعدى
الى مفعولين مفعوله الاول والضمير المتصل والثاني قوله جمعها و
التقدير تكليف جمعها اياه وكذا الكلام في احله قوله احله ودفعها كراهة
ما فيها اي في المختصرات الثلث منصوبا على انه مفعول له من قوله
استطلت والمصدر فيه مضاف الى مفعوله وذكر الفاعل متروك

والتقدير

والتقدير وكراهتي قوله بما فيها من الاشباه والمعادة بيان لما او للضمير في
في الصلة وعلى كلا التقديرين منصوب المحل على الحالية لان بيان المعرفة مع المجرور
يكون حالا غالبا وبيان النكرة صفة غالبا والاشباه جمع شبه كالاثواب
جمع ثوب فحينئذ يكون منصرفا لكونه على وزن افعال وقيل اصله اشياء شيئا اجتمعت
الهمزتان اذ الالف لا يكون حاجزا حصينا فقلبت احدى الهمزتين فقلب مكان
فصار اشياء على وزن فعلاء كما قيل في اسماء فحينئذ يكون غير منصرف وان كانت
اي تلك الاشباه والمعادة لا تخلو اي غير خال من الافادة قوله
فاستصفيت اي هذبت منها اي من تلك الكتب هذا المختصر اي مختصر المصباح
قوله ونفيت عن كل اي كل واحد على ان التنوين من المضاف اليه
كما في قوله تعالى وكلا آتينا حكما وعلما ما تكرر اي تكرره اي تكرر الكائن
على ان مصدرية لان المنفي هو التكرر دون المتكرر لان ما نفي التكرر الكائن
فيها لان نفي المتكرر فيها لكلام ولم يتعال المص ذكر بال نفي المتكرر الحاصل من
الحاق المتكرر بالمختصر يعني لم يجي به في المختصر كراهة التكرر فيه وهذا حسن
ويجوز ان يكون موصولا على حذف المضاف والتقدير عن كل منها ما تكرر قوله
قوله استثقالا واستقلالا مفعول لهما من قوله نفيت او هما
حالان من فاعل نفيت بمعنى اسم الفاعل لان المصدر في موضع الحال
بمعنى اسم الفاعل لان الحال صفة لذيها ويجب حمل الصفة على موصو
فها والتقدير نفيت مستثقلا ومستقلا والمعاد مصدر ميمي بمعنى
التكرر بقرينة ما تكرر السابق والمفاد اسم مفعول والمراد منه المعنى

ويكون اللام للعهد اذ كل من يستفيد فيكون للاستغراق وعلى الكلا التقديرين
فالتقديم قوله استقلالا لذلك التكود للعفاد قوله
وغير مدخر منصوب على الحالية من جمر استصفيت يستوي فيه المثنى
والمجموع والمذكر والمونث لانه لما كان فيه معنى النفي صار بمنزلة حرف النفي
ولذا عمل موخر في فضل النفيسة اعتماد على ذلك قوله في رعاية حقها
باللزوم والملاصقة وعند التردد بين حرفية باعتبار التضمن الشرط
واسمية لتضمن الابتداء اطلقوا في حقه وقالوا بلفظ يناولهما كلفظ
ولا بد دخول الشاذ في حرف الشرط والجزاء لا لان النص بالحرفية اما وارد على
على الاختيار كما افاده ابن الحاجب او على التغليب ما الحق على حرفية
والفاء على ما اختلف فيه اما ولا بد دخوله تعالى اما اشتملت عليه ارحام
الانثيين اما ان كان من المقربين فروح وريحان اما القوم الى الله يحشرون
وقوله اما ذهب فضل ما في اذا البحث في اما التفصيلية وذلك اعني
ما الآية من ما الموصولة وام الاستفهامية ونحن لم تدع الدخول الصريح
بل اعم ومن التقدير وهنا في التقدير واذا التقدير واما المنوي ولم تدع ايضا
اللزوم الداعي الاكثري ولا ينافي في صورة الفعل اذا ابرحت بها
اللفظ لكونه اسما 2 والتحقيق فيه ان الاقسام الثلثة للكلمة اذا
اريدت الالفاظ وصارت موضوعة وعلى الالفاظ الدالة على معان
فالوضع النوعي وبه ينكشف كثير من الشبه فليكن ذلك على ذكر منك
واستعماله على وجهين اما ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق

الاكتناف

الاستيناف والاكتناف فان يكون الكلام المذكور جوابا لسؤال تضمنه ما قبله
والاجمال ايراد الكلام على وجه يحتمل امورا كثيرة والتفصيل تعيين بعض
تلك المحتملات فاذا قلت جاءني اخوك مثلا فانه ذاكر كلام فيه احتمال اذ يحتمل
الكلام ان يجيء لاجل الاكرام والاعراض والاهانة او الضرب او الشتم
او غير ذلك للمجاءني ومتضمن لسؤال ايضا وهو ماذا صنعت معهم
فتستانف لاجله كلاما جوابا عن ذلك السؤال وتقول اما زيد فاكرمته
واما بكر فاهنته واما بشر فتواضعت عنده والثاني ان يستعملها المتكلم
ابتداء في كلام مستانف من غير ان يتقدمها كلام آخر ومنه ما يستعمل في اوائل الكتب
قوله كاما بعد حمد الله واما بعد فهذا واما بعد فاني وغير ذلك بعد من الظروف
الزمانية اذ انما يكون حال المضاف على حسب حال المضاف اليه والتقدير هنا
اما بعد زمن فراغ حمد الله والآن فهو من الجهات الست وهي من الظروف
المكانية ويستعمل بمن بين حروف الجر غالبا اعلم ان جميع الجهات الست
وهي قبل وبعد وامام وخلف ويمين ويسار وفوق وتحت على ثلثة
احوال الاول ان يضاف فيه ويترك المضاف منويا فيبني على الضم ويسمى
غاية اما انه بني فلتضمنه للمضاف اليه والتضمن معنى من معاني
الحروف فكما يبنى ما يتضمن معنى الحروف فكذا هذا واما انه بني على الضم
فلانه لما حذف المضاف اليه بني اصبح داعيا المحذوف بالضم الذي هو
اقوى الحركات لحصوله من انضمام الشفتين بنوع قوة مع تصلق
في نحره واما انه يسمى غاية فلان غاية الشيء آخره ولما حذف المضاف

اليه الذي كان غاية الكلام ذكر لانتهاء اليه سيمي المضاف لانتهاء الكلام اليه
الآن ان يضاف ويذكر المضاف فيكون مبنيا على حسب العوامل لفوات التضمن
هو الموجب للبناء لان اللفظ بناء في التضمن ولبعد في اما بعد حمد الله من
هذا القبيل الثالث ان يضاف ويترك المضاف اليه منسيا فيكون
معربا ايضا كما في قول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات وقول اراك اليوم يا روح الجنان وتبدا الا اراك من الزمان كما ان
فان قلت لم لم يبني المضاف اهنا كما في المنوي قلت لفوات التضمن
فان قلت لم لم يسم غاية لانتهاء الكلام اليه ايضا قلت لا يلزم الاطراد في
وجه التسمية اذ هو لبيان الاولوية لا لصحة الاطلاق او نقول ما كان
حق الغاية ان لا يكون من المتبوع لم يسم بذلك المعرب لانه محل التبدل والعامل
فيه اما لان قد ما عرفت انه نايب عن الفعل وكذا الكلام في الظروف خاصة
لسعتها وعدم خلو العامل منها فاجازوا فيه ما لم يجوزوا في غيره وهو اولى الاصح
للعامل وان كان ضعيفا مما يمنع عن عمله مانع وان كان قويا فلا يصلح ان يعمل
فيما ورد ولان المنظر على معنى اردت ان المنظر بعد الفراغ من حمد الله لوجود
المانع لا ان يمنع ما بعده عن العمل فيما قبله سواء كان ما بعده معموله
او معمول معموله ونص سيبويه على منعها بعدم جعل العامل في اما اليوم
فاني خارج بل بالوجود المانع اذ في جعل خارج يلزم تقديم معمول ان
عليها في مثل اما اليوم فاني خارج فان قلت بانخيا فاجعل ابن هاشم
عاملا لزوال المانع والفاء غير مانع لانه فاء الجواب والا لما جاز

ان يعمل

ان يعمل في اذا جوابه المصدر منه بالفاء لانه فاء الجواب ايضا ولا قائل به
فان قيل لا اختيار الا في المثال وبين وخارج ادني من اما لكونه شبه
الفعل واما ليس بفعل ولا كشبهه قلت لا نسلم لانهما مستويان في كونهما غير
اصيل في العمل ولئن سلمنا لكن التقديم يعارضه في مثل اما زيدا فانا
ضارب بخصوصية عمل اما بالظرف دون غيره ان يعمل في زيدا ضارب فمثل
اما زيدا فاني ضارب ممتنع عند جميع النحاة اذ لا سبيل ان يعمل كل منهما
لوجود المانع من الظرف فيلزم الا عند ابي العباس المبرد والآتي هو احد
الاركان في علم النحو فانه اجاز تلك المسألة بان ينصب زيدا بضارب
بعد ان جعل صحة تقديم ما يمتنع تقديمه خاصية لاما فحيث وجد
الجواب اما صح وحيث لا فلا ولعل السر في ذلك ان اما يصرف ما
يقتضيه من الجواب الى نفسه اذا لم يقع بعد موقوع على الابتداء فيصير المثال
المذكور كانه في قوة اما فاني ضارب زيدا ولا امتناع في ذلك ولكن هذا ليس
تقديم ما يمتنع تقديمه لا هو التقديم على ان لا على زيدا ولم يلزم ذلك من التقرير
ليس والمنظر هو بل هذا او هو غير منظر وما هو منظر لم يلزم وما لزم غير منظر
فافهم وايضا ينبغي ان يعلم ان المراد بقولنا ما يمتنع تقديمه ما هو على زعم
غير ابي العباس والا يلزم العفاء بالتفصيل ونقلوا عن سيبويه جواز ذلك
ايضا وادوا وابا يسيد انما قال ان قول ابي الورد اما بادئ فاني
احمد الله بان انتصاب بادي على الحالية من ضمير احمد فيقتضي ذلك
ان يكون العامل في الحال احمد لوجوب اتحاد عامل الحال وذي

الحال فلا يصح ان يجعل العامل فيه اما الاستلزام الاختلاف والاختصاص
عمله بالظروف قدم غير مرة ولقايل ان يقول ان الحال يجري مجرى الظرف
ولهذا يجوز ان يعمل فيه كل ما استنبط منه معنى الفعل مثل باب ان واسم
الاشارات وهاء التنبيه وغير الاصل في العمل مثل اسم التفضيل
والصفة المشبهة وغير ذلك واما ما ولذا الكراو اقوى لنيابة
عن الفعل فنقول لو كانت النيابة تامة لتوجيه ما قلت وليس
كذا الكر بل هو نايب ايضا بجموع اسم الشرط وشرطه فلم يعمل لذلك
فضلا عن كونه اقوى الد اد النيابة الناقصة مع عدم استفادة
معنى الفعل اضعف مما في مدلوله معنى الفعل صراحة واستفادة فان
فان قيل الحال من جملة الظروف لانها اما مكان او زمان والزمان اما
ماض او حال او مستقبل قلت ان اريد بذلك ما هو اجزاء الزمان
فلم فلا يفيد المطلوب اذ الحال فيما نحن فيه ليس الذي من اجزاء الزمان
وان اردت ما هو قيد للعامل فلا نم انه من الظروف فحققه هذا السوال
والجواب مغالطة نشأت من اشتراك اللفظ وحل بيان المراد في
بالتوبيد وجوز انتصاب بادي على الظرفية ايضا فحينئذ اما عاملا
فيه والمعنى على الاول اما حال كونه في مبتداء ابامر فاني احمد الله جريا
على موجب كل امر ذي بال لم يبدء بالحمد فهو ابتر وعلى الثاني اما
في ابتداء كل امر فاني احمد الله جريا على موجب الحديث ايضا
قوله حمد الله المصدر مضاف الى مفعوله وذي من الاسماء الستة

الستة المضاف الى المظهر التامة الاعراب بالحروف مجرور صفة لله فعله
قوله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام شبه المصنف النحو با
بالملح والتشبيه عبارة عن الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى ويقتضي
الاشياء الستة المشبه والمشبه والمشبه به ووجه التشبيه و
الغرض من التشبيه والمشبه هنا المصنف والمشبه هو النحو والمشبه به
هو الملح ووجه الشبه الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما والمراد
بالاستعمال في الملح ان يجعل كما يقتضيه الذوق السليم والطبع
المستقيم وبالاهمال ان لا يجعل كذلك وذلك اما بان يجعل اصلا او
يجعل اول من المقتضي واكثر منه يعني لما ان الملح اذا جعل في الطعام
على الوجه المقتضي صلح ذلك الطعام والا فسد فيكون قليله وكثيره
مفسد الاجل كون الاستعمال على وجه المقتضي لا لنفس القلة والكثرة
كذا الكر النحو اذا استعمل في الكلام صلح والا فسد والمراد باستعماله
في الكلام جري قواعده فيه بان يرفع فيما يرفع وينصب فيما ينصب ويجر
فيما يجر وبالاهمال عدم اجراء فانه هذا هو الوجه في التشبيه وظنه في
في القلة والكثرة سهوا سهوا عظيما اذ لا معنى للفساد من جملة القلة
والكثرة في النحو وجاعل مجرور على البدلية من الله لكون اضافته لفظية
ولا يتعرف في المضاف فيكون نكرة في التقدير الانفصال ولا تقع صفة
لله لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف في تعريفا وتنكيرا بخلاف
البدل والمبدل منه ونظيره شديد العقاب بعد قوله تعالى حم

حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد
العقاب فانه مجرور على البدلية من اسم الله دون صفة لكون اضافته
لفظية في تقدير الانفصال وانما قلت ان اضافته لفظية بدليل انه عامل
في المفعول الثاني بشهادة فحوى الكلام وهو اما الكاف وحده اي
كالمنح على تقدير كونه اسما بمعنى المثل او الجار والمجرور على تقدير كونه
حرف جر فاذا عمل في المفعول الثاني وجب ان يعمل في المفعول الاول
ولا يلزم الاقتصار على احد المفعولين وهو غير جائز في افعال
القلوب وجاعل هنا من افعال القلوب لانه من الجعل بمعنى النصب
وهو منها كذا قيل وفيه نظر اذ لقائل ان يقول لا من ابن عرف انه منها
وما ذكروه نصا عليه من افعال القلوب منحصر في السبعة وهي
ظننت وخلت وعلمت ورايت ووجدت ولم يعدوا جاعل بمعنى النصب
منها الا ان يقول ما ذكروه هو الذي اشتهر وكثر استعماله كما في
الافعال الناقصة فانهم حكموا او صرحوا ان منها ثلاثة عشر
فعلا مع ان الزيادة على ذلك متحققة مثل غدا وراح ولا زال
وغير ذلك وهذا حسن جميل اذ تحقق في النصيب معنى مختص بالقلب
ولا يكون للجارحة اي الجارحة مدخل فيه وليس كذلك واذ
يقول صيرت الطلل مسدودا بمعنى سددته وذلك بدون
استعمال الجارحة غير عقلي ولئن سلمنا ذلك لكن من اين احكموا
بانه عمل في كالمنح فان قلت من نحو الكلام فانه ناطق به

قلت لا نسلم بل الحق في كون الكلام هنا ما قالوا بان المعنى جاعل النحو
جعلا مثل جعل المنح فان قلت الاصل عدم الحذف قلت ان الحذف
على ما قلت اكثر لا تقدير الموصوف مع ان الذوق ابى عن ذلك وان
كان كونه بهذه الاضافة بمعنى الماضي والاستمرار مكابرة صريحة
في الجر على الوصفية متعين ولا يلزم شيء مما ذكروه من عدم التطابق
والتقييد اذا جعل كالمنح صفة موصوف محذوف بمعنى الخالق فان
فان قيل ما ذكر التقدير فيما قال وما الداعي اليه قلت ان الداعي
ان النكرة اذا ابدلت من المعرفة فالتوصيف واجب لئلا ينحط
رتبة المقصود بالنسبة عن غير المقصود بها فحسنت الحاجة الى
تقدير الموصوف والتقدير له جاعل النحو بان يكون البدل الموصوف
واقيم هذا مقامه بعد حذفه ولذلك قيل عمل بناء على اشتراط
الاعتماد في عمل اسم الفاعل على المذهب الراجح فلينظر الى ما فيه من
التعسف ونفور الطبيعة قوله على نبيه محمد سيد
الانام وعلى آله واصحابه مثوي الاسلام المشهور ان الصلوة
رحمة من الله استغفار الملائكة دعاء من المؤمنين ولا يحمل
على اشتراكها لفظا بين تلك المعاني لعدم العموم في المشترك
على راي الاصح ولا على ان يكون حقيقة في بعضها مجازا في
البعض الآخر ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ
واحد ولا على الحقيقة في ذوقه لا اختصاصها في اللغوية
في

والعرفية واللغوية الدعاء والعرفية الافعال المعلومة والاركان
المخصوصة وليس بشيء ومنها الرحمة من الله وتحقيق ذلك موقوف
على مقدمة وهي ان كل فعل له بداية وله نهاية فاذا لم يصح البداية في
حق الله تعالى يصار الى النهاية فاذا عرفت هذا فنقول ان للصلوة
ايضا بداية وهي الدعاء ونهاية وهي الرحمة ووصول المثوبة ظرف
مستقر في محل النصب على الحالية من النصيحة او على الوصفية لها بان
التقدير المتعلق معرفة اي النصيحة الكائنة قوله في
رعاية عبادات الفصيحة ذكر شيء من مسائلها الا ما ندر محل
ما منصوب على الاستثناء او على البدلية من ذكر شيء او مجرور
على البدلية من شيء من مسائلها والتقدير ذكر شيء الا ذكر ما ندر
وذكر شيء من مسائلها الا ذكر شيء مما ندر ولا يجوز ان يكون
بدلا من الضمير المتصل في مسائلها لفساد المعنى لكون التقدير في
الا من مسائلها ما ندر وفساده ظاهر وكذا على قوله
ما في ما كان بالزيادة حريا يجوز نصبه على الاستثناء او على البدلية
من شيء وبالزيادة متعلق بقوله حريا والتقديم للسجع قوله
وترجمته اي سميته ماض من باب الفعللة ومنه الترجمان
قوله بانوار فان قيل يفهم من هذا ان يكون الداعي الاستضاءة
والاضاءة تسمية بكتاب المصباح لان اللام يكون بمعنى
كي ما قبله سبب لما بعده ولكن الامر ينبغي ان يكون بالعكس

لانه

لانه يصدق وابيان الداعي الى التسمية باسم المصباح قلت لا نم كون اللام
ههنا كي يجوز ان يكون للتعليل كانه قال وانما سميناه بكتاب المصباح
لاستطنائه اي الداعي الاعز بانواره والمصباح شيء يضيء به كل
من يقاربه ان لم يكن والبس حجاب ولئن سلمناه لكن ترك بيان وجه
التسمية لظهوره ولكونه مفهوما من قوله بانواره لان ماله
انوار يستحق ان يسمى باسم المصباح لكونه ايضا عالم انوار
المضيء بالفيء كالضوء في وجه العالم الحاصل من مقابلة
الهواء المقابلة للشمس المضيء بها والضوء اعم من ذلك قوله
والمغانم جمع المغنم بمعنى الغنيمة واضافة الى اثار كاضافة
الخاتم الى الفضة وكسوته طوبه اي جعلته مشتملا على خمسة
ابواب والمراد من كسوته جمعته وترتيبه وخمسة وتسميه يقال كسى
الطائر جناحيه اذا ضمها الى نفسه
للوقوع في موضع وانقض وعند ذلك
يتم طرانه وتحصيل الفراغ من مسوانه
تقصيه وصلى الله على سيدنا محمد واله اجمعين
تمت الكتاب بعون الله والهاب
تاريخ سنة الف ثاني
ابتداء في يوم رمضان
تاريخ في سنة
١٠٠٣



این ترکی در مقام نوابی بوسلک

اصولش دور روان

کاکلی سرا